النظام التجاري للدولة الفاطمية بللغرب
الاسلامي وانعكاساته على الأوضاع العامة

Faculté of Humanities ans Sosial
Sciences, Mascara .Algeria

د. فوزية كرازة

Dr. KRARRAZ Fouzia

fouzia.krarraz@univmascara.dz

المستخلص

يجد الباحث نفسه أمام فراغ في المادة التاريخية لمعالجة النظم الاقتصادية والاجتماعية للدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي، لذا قام العديد من الدارسين بإسقاطات لنظمها وهي بمصر على بلاد المغرب، ونعتقد في هذا إشكالات منهجية، إذ يوجد اختلافات وفروق واسعة بين المجتمع المصري والمغربي من حيث العنصر البشري والنمط المعيشي والمقومات الاقتصادية. ولهذا حاولنا في هذا المقال تقصي نظام التجارة الذي فرضته الدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي.

وبعد التحري والدقة وعلى قلة المادة الخيرية في المجال، وجدنا أنَّ السلطة الفاطمية أدركت قيمة مداخيل التجارة، فأحكمت السيطرة عليها وراقبتها بدقة، بفرض الجباية على كل أنواع التجارات، بل شمل كذلك التبادل التجاري بين مدنها، مما أثر على ارتفاع الأسعار، وبالتالي على مستوى المعيشي للعامة. ولأجل إحكام السيطرة على طرق القوافل لبلاد السودان وما تدره من أرباح غدَّت الصراع القديم وزادت من حدته بين قبائل زناتة الموالية في غالب الأحيان لأمويي الأندلس وقبائل صنهاجة الموالية لها، مما أثر على التوزيع الجغرافي لقبائل المغرب الإسلامي من حين لآخر.

Abstract

The researcher finds himself in front of a void in the historical material To address the economic and social systems of the Fatimid state in the Islamic Morocco, Therefore, many scholars have projected their systems while they are in Egypt over Morocco, We believe in this methodological problems, There are wide differences and differences between Egyptian and Moroccan society In terms of the human element, lifestyle and economic resistance. That is why, in this article, we have tried to investigate the trade system imposed by the Fatimid state in the Islamic Morocco.

After investigation and accuracy and the scarcity of news material in the field, We found that the Fatimid authority realized the value of trade revenues, so tight control it and carefully monitored it, By imposing levies on all kinds of trade It also included the trade interchange between their cities. Which led to higher prices, Hence, the standard of living for the general public. And for the sake

of controlling the procession routes in Sudan And the profits it generates fueled the old conflict and increased its intensity between tribes zanata who alliance is often the Umayyads of Andalusia and the Sanhaja tribes allied to it. Which affected the geographical distribution of the tribes of the Islamic Morocco every now and then.

المقدمة

نعتقد أنه من الصعب الخوض والبحث في النظم المختلفة للدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي وذلك لشح المادة الخبرية، وهو أمر طبيعي بالرجوع إلى مدة بقائها به وهي مدة تميزت بالقصر؛ إذ لم تتجاوز ٦٨ سنة، مع غلبة الصراعات السياسية والعسكرية والمذهبية عليها، والتركيز على طور الدعوة الشيعية الإسماعيلية ودور قبائل كتامة فيها^١. وهي الأحداث التي حفظتها لنا المصادر التاريخية المختلفة والشيعية منها بإطناب، فوجهت بدورها الأبحاث المعاصرة فانصبّت في ذات السياق^٢.

في حين اضطر الباحثون ممن عالجوا نظم الدولة المختلفة بوضع إسقاطات لنظمها وهي في مصر وذلك لوفرة المادة الخبرية عن نظمها هناك^٣. ونعتقد أنه من الخطأ الفادح وضع هذه الإسقاطات لاسيما عند دراسة جزئيات ودقائق النظم الاقتصادية والاجتماعية، بحكم أن تركيبة المجتمع المغربي تختلف عن المشرقي، فضلاً عن اختلاف المقومات الاقتصادية. ومع هذا ظل النظام المالي على حد علمنا أحسن حظاً من غيره؛ من حيث التطرق نظراً لوجود المادة التاريخية على قلتها والتي لم تسمح بدراسة مستقلة^٤، ولم يتجاوز النظام التجاري فيه صفحة في أحسن الحالات.

وبناءً على ما سبق، ارتأينا البحث عن النظام التجاري الذي أقرته السلطة الفاطمية بالمغرب الإسلامي ومدى انعكاساته على الأوضاع

عامة_ السياسية والاقتصادية والاجتماعية_ بالمنطقة، منطلقين من طرح الإشكالية التالية: هل تعارض تقنين السلطة الفاطمية للتجارة مع واقعها في الأنظمة السابقة بالمغرب الإسلامي؟ خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنَّ المجتمع المغربي كان على المذهب السني المالكي والمذهب الخارجي. ثم إلى أي حد تطابق هذا التقنين والجانب التنظيري له في الفقه الشيعي؟

العرض:

حددت الشريعة الإسلامية الموارد المالية المشروعة في الدولة بدقة، ويشير ابن خلدون إلى أنَّ الدولة التي تكون على سنن الدين» لا تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية... وهي حدود لا تتعدى^٥. فالى أي مدى تمسكت الدولة الفاطمية بهذا؟

فيما يتعلق بالنظم المالية، فقد اتبعت دول المغرب الإسلامي في بداية أمرها ما أوجبه الشرع في شؤون الجباية نظراً لنشأتها الدينية، فاقتصرت على الزكاة والأعشار والجزية والخراج وأخماس الغنائم. بيد أنه لما تعددت مسؤوليات الدولة، وتزداد طموحاتها التوسعية وما يتطلبه الأمر من تجهيزات عسكرية نجدها تبحث عن موارد أخرى وفرض إتاوات غير السابقة، وإلى هذا أشار ابن خلدون في مقدمته بتحليل السلطة في إيجاد ألقاب عديدة للمغارم^٦ وإن كانت قد استحدثت من قبل^٧.

هذا وقد اعتبرت وظيفة ديوان الأعمال والجايات من الوظائف الهامة في الدولة، بل ثالث أركان الملك^٨. فالى أي مدى اهتمت السلطة الفاطمية بهذا الجهاز الإداري؟ وما حجم موارد التجارة في إثرائه؟

١- على مستوى التجارة الداخلية للدولة الفاطمية:

لأن النشاط التجاري وتنظيمه يُعدّ مورداً هاماً لتجميع الثروة، فقد عمل الدعاة الشيعة على تأمينه قبل إعلان السلطة بشكل رسمي؛ إذ كانت ضمن السياسات التي سطرها الداعي أبو عبد الله الشيعي بعد انقياد وطاعة قبيلة كتامة^٩ له، فقد تمكن من تأمين السبل لأجل ذلك، وهذا بحسب شهادة مؤرخ الدولة بالمغرب الإسلامي القاضي النعمان في قوله: « إنَّ التجار يسافرون بالأموال الصامتة، والنعم الظاهرة يمر بها الواحد والاثنان في الجبال والشعاب والفلوات والبراري موضع الخلاء، فيبيت حيث أمسى ويسير حيث أحب واشتهى كأنما هو في بيته أو سوقه يبيت آمناً ويصبح سالماً »^{١٠}. وهو نفس النهج انتهجه أول خليفة فاطمي عبيد الله المهدي (٢٩٧-٣٢٢هـ/٩٠٩-٩٣٤م) بعدما دعي له بالخلافة بمدينة رقادة في ٢١ ربيع الثاني ٢٩٧هـ، إذ استقر به « قرار الملك، وسكنت به الدهماء وأمنت السبل، واعتلت الأمور واطمأنت واستقامت... »^{١١}. كما وعد بإلغاء المغارم والاكتفاء بالعشر والصدقة، وذلك لتأليف قلوب العامة والتجار وفقهاء المالكية^{١٢}، إلا أن الواقع التاريخي للسلطة أثبت عكس ذلك؛ إذ عمل على تدوين الدواوين وأمر باقتضاء واجب الأموال^{١٣}. ولا يستبعد أن يكون منها ما هو خاص بالتجارة، لا سيما وأنَّ للأسرة الحاكمة خبرة بها وبمداخلها كونهم مارسوها وظلوا كذلك.

تذكر أغلب النصوص التاريخية أنَّ عبيد الله المهدي الشيعي كان تاجراً حين خرج من المشرق متوجهاً نحو بلاد المغرب، وتذكر الروايات أنَّه كان محملاً بالأموال أثناء رحلته تلك « فاشتري بضائع وجعل الأموال في

الأحمال وسار في رفقة في زي تاجر، وكثيراً ما كان هذا المهدي يتعلل من بعض المواقف على أنه تاجرٌ على حد قوله: «إنما أنا رجل تاجر»^{١٤}.

وثمة إشارة أخرى لمؤرخ الفاطميين العريزي الجؤذري تؤكد ذلك على لسان الخليفة إسماعيل المنصور (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٥-٩٥٣م) قائلاً: «ملت إلى التجارة في الحلال الطيب... فاسألوا أهلي وولدي كان إحساني إليهم وأفضالي ونعمتي عندهم، والله ما كانوا يرضون مني بما يكفي ويزيد حتى يأخذون مني إسرافاً جزافاً، وأنهم بعد أن أفضت إلي الإمامة والخلافة لقد ضاعوا بعدي وعدموا الفضل والإحسان التي كنت عودتهم إياه لشغلي بأثقال ما حملت من أمر العباد عن التجارة»^{١٥}. مما يعني أن ممارسته للتجارة كان قبل توليه أمر الخلافة، ودون شك بعد ذلك تحقظ الخلفاء الفاطميون من ممارسة الأسرة الحاكمة لها مما جعلهم يفرضون ويستعملون وكلاء لهم بدل مباشرتها بأنفسهم. وفي رواية تاريخية أخرى إشارة إلى أن أم الأمراء زوجة الخليفة المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٣-٩٧٢م) مارست التجارة عن طريق الوكلاء؛ إذ وجهت بصبية لها من المغرب إلى مصر مع وكيل لها قصد بيعها^{١٦}. وفي سياق المتاجرة بالوكالة نبه القاضي النعمان قاضي القضاة بالدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي على عدم ممارسة التجارة بمباشرة البيع والشراء حتى لا يختلطون بالسوق وأن يؤلّون ذلك لمن يثق بدينه وأمانته^{١٧}.

إذن ممارسة الأسرة الحاكمة للتجارة أكسبتها خبرة في تنظيمها، والاهتمام بها مما جعلهم يحكمون السيطرة عليها^{١٨}، وتجسد ذلك الاهتمام على أرض الواقع ببناء الأسواق كأهم المنشآت الاقتصادية، أو ما

تعرف بالقيساريات^{١٩*}، وهي مجموعة من الدكاكين أجرت عليها السلطة الفاطمية كراء. وتجسدت في بناء حي القاسمية^{٢٠} التجاري بالقيروان سنة ٣٠٥هـ/٩١٧ مو نقل إليه التجار^{٢١}، ولا ندري إن كان هذا بعد أو قبل الحريق الذي شهده سوق القيروان. كما اهتمت السلطة ببناء أسواق بمدينة المهديّة بعد تأسيسها سنة ٣٠٨هـ/٩٢١م ورتب أصناف التجار بها. ثم يتأكد الاهتمام مرة أخرى لما اختط^{٢٢} المنصور (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٥-٩٥٣م) مدينة صبرة وسماها المنصورية ونقل إليها كل أسواق القيروان والسوق والصناعات^{٢٣}.

وفضلاً عن بناء الأسواق، يوجد أمر آخر في غاية الأهمية بخصوص تأسيس المدن، وهو استخلاص المكوس من أبوابها على الصادرات والواردات^{٢٤} فيشير البكري أنه كان يدخل يومياً لمدينة صبرة المنصورية من أحد أبوابها ستة وعشرون ألف درهما من البضائع الداخلة والخارجة منها وإليها^{٢٥}، إلا أن هذا الدخل غير ثابت في جميع أبوابها^{٢٦}؛ إذ يختلف بحسب اختلاف السلع الصادرة والواردة من كل باب^{٢٧} وإن كان هذا دخل مدينة المنصورية فلا ريب أن دخل القيروان وهي ذات ٢٤ باباً قد أثرى الخزينة الفاطمية قبل خراب المدينة وهجرانها^{٢٨}.

ولا غرو أن تأسيس هذه المدن كمراكز سياسية واقتصادية جديدة قد انعكست إيجاباً على التجار والعامّة بها على حد السواء، إلا أن تأسيسها كان على حساب ازدهار تجاري لمدن سابقة كالقيروان مثلاً، وبالتالي تضرر في المستوى المعيشي لأهلها، ويزداد وضعهم سوء في ارتفاع الأسعار الناجم عن المكوس التي شددت الدولة في إقرارها على القوافل المارة بين مدنها،

فالقوافل القادمة إلى طرابلس كان عليها أن تدفع ضرائب في قرية لبدة الواقعة شرقها على بعد مرحلتين^{٢٩} كما كانت تجبي المكوس من التجار المتقلين بين طرابلس والقيروان «إذ فرضت ضرائب على كل حمل ومحمل وجمل في ذهابها وإيابه»^{٣٠}.

كما حصلت المكوس في مدينة لبدة على الجمال والأحمال والمحامل والبغال والرقيق والغنم والحمير^{٣١}، وفرضت بمدينة سرت على القوافل المجتازة بها، وكان صاحب صلاتهم هو المسؤول في جمعها ومراجعتها خوفاً من التحايل والتلاعب بها^{٣٢}.

هذا وقد اتخذت السلطة بعض الإجراءات عند تحصيلها، كمنح رخصة لدافعها والسماح له بالمرور، وبذلك يقيد اسمه في سجلات خاصة، وفي هذا ورد عن «العزيمي الجؤزري» نص بيّن فيه أهمية ذلك الترخيص عن السفر في قوله: «وإن كثيراً من رجال الدولة ليست بأيديهم سجلات ولا إطلاق بالجواز..... المعز لدين الله، كان حريصاً في مسألة السجلات»^{٣٣}، مما يبين حرص السلطة الحاكمة في تموين بيت المال من جهة، وفرض سلطانها على المناطق التي هي تحت نفوذها، بينما كان العمال في الأقاليم هم الذين يتولون جمعها^{٣٤}.

ويبدو واضحاً مما سبق أن المدن الفاطمية عرفت ازدهاراً وتطوراً تجارياً، وهو نتيجة حتمية للرواج والانتعاش التجاري الذي عرفه المغرب الإسلامي في فترات الاستقرار منذ مطلع ق ٣هـ/٩م، ويؤكد ابن حوقل ذلك فيصفها: «بالتجارة الدائرة والدائمة والقوافل غير المنقطعة إلى أرياح عظيمة وفوائد جسيمة ونعم سابعة قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام

ومن اهتمامات السلطة لأجل تنشيط التجارة، توفير الفنادق والخانات الخاصة بالتجارة، فكان كل فندق خاص بتجارة معينة، من ذلك بناء الخليفة المنصور للخانات عند تأسيسه للمهدية^{٣٦}. وفي سياق إحكام مداخل التجارة، وضعت أجهزة إدارية لجمع خراجها؛ بحيث أبدت اهتمام خاص اتجاه مرسى الخرز. مدينة القالة حالياً بشرق الجزائر. فجعلت « أمناء على ما يخرج منه، وناظر يلي صلاتها ومعاونها وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن _ يقصد به المرجان-»^{٣٧}. وفي ذات السياق عملت على استمرارية مرصد^{٣٨} دار ملول _ من مدن إقليم الزاب بالجنوب الشرقي للجزائر _ ومرصد آخر بمقرة^{٣٩}.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الالتزام في جمع الجباية لم يكن معروفاً أيام الفاطميين ببلاد المغرب باستثناء برقة، ذلك ما أشار إليه ابن حوقل الذي جاب بلاد المغرب في هذه الحقبة قائلاً: « وكان جميع المغرب في أيام آل عبيد الله يعمل بالأمانة من غير ضمان حتى تقبلت برقة، وليس بجميع المغرب ضمان غيرها»^{٤٠}. هذا وقد اختلفت الدراسات في المعنى الحقيقي للنص؛ فذهبت إحداها إلى أن الدولة هي التي تعين مكاسا تابع لأجهزتها الإدارية المالية لتولي الجباية^{٤١}، ولا يعين أشخاصاً يدفعون لها مسبقاً ثم يتولون هم جمع المال المعين لأنفسهم، وهذا ما كان موجوداً أحياناً في الدولة الرسمية؛ إذ تبث أنها جمعت جباية أسواقها باستعمال آخرين يدفعون مسبقاً^{٤٢}. وذهبت أخرى إلى أن السلطة الفاطمية كانت تجمع جبايتها دون عقد التزام أو ضمان من قبل دافع الجباية^{٤٣}. وإذا ما

كان لنا أن نصدق خبر ابن حوقل جاز لنا القول أن العامة كانت خاضعة للدولة الفاطمية، راضية بمذهبها، وتؤدي ما عليها من التزامات مالية. كما يضعنا هذا النص أمام إشكال وهو: هل ثقة السلطة الفاطمية كانت مطلقة في عامتها في هذا الجانب؟ وهل كانت في هذه الحالة جبايتها منتظمة؟

هذا أمر مستبعد بالنظر إلى حرص عبيد الله المهدي على استخلاص القبالات ووضع المراصد^{٤٤}، وكذلك لأن المغرب الإسلامي لم يكن يعني للفاطميين سوى مرحلة يتوفر منها الدرع البشري والمالي لتحقيق المشروع الأكبر بالمشرق، فإن نظامها المالي كان أشد وطأة على السكان^{٤٥}، الأمر الذي جعل أبي يزيد بن مخلد بن كيداد لما دخل القيروان أمر بتهديم بيوت المتقبلين^{٤٦}. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة أسقطت القبالات وهي حالات نادرة، فقد اسقط الخليفة المنصور بالله الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم، وخص بذلك أهل المدن مما يعني أنه عفى التجار والصناع^{٤٧} منها بشكل خاص، ولم تفصح النصوص التاريخية عن الظرف الذي نتج عنه القرار.

هذا ولقد كان الوضع السياسي المتأزم مع قبائل زناتة من العوامل التي أسقطت القبالة والمغارم بكل أنواعها بما فيها التجارية عن القبائل الزناتية الموالية للفاطميين ضد أبي يزيد مخلد بن كيداد في عهد الخليفة المنصور بالله^{٤٨}، مما يوحي أنها كانت مكوس باهظة على السكان من زراع وتجار وغيرها من أنشطة المعاملات المالية، لهذا كانت الضرائب دائما وأبدا سببا في النهوض ضد سلطة أو الولاء والخضوع لها، من هذا المنطلق حاولت السلطة الفاطمية استمالة قبائل زناتة إليها بإلغاء المكوس،

ولم يكن للعامل المذهبي أي اعتبار عندها، خاصة وأن أغلب تلك القبائل كانت خارجية المذهب.

وقد خفف من جهته المعز لدين الله من شدة الضرائب إرضاء للسكان قبل رحيله إلى القاهرة^{٤٩}، وهذا بعد محاولة منه في فرض جباية خاصة على بلاد كتامة^{٥٠} فجس نبضهم وهذا لضمان ولاءهم، وليبقى دائما المغرب مصدر مالي يمول الخزينة الفاطمية بمصر لاحقاً، بل كان ذات الخليفة أكثر اعتدالاً في سياسته مقارنة بأسلافه، فامتاز بالاعتدال في فرض الضرائب وعدم الإسراف في جمعها^{٥١}.

بل وعمل على تقنينها وتطوير أساليب جمعها؛ بحيث منع العمال من جمع جباية أكثر من سنة، وطالبهم بجمعها كل سنة عند انقضائها إحصاءاً لدخول الأموال بصورة منتظمة، وخوفاً أن يؤدي التأخر في دفعها إلى العجز عن الوفاء بها بعد ذلك، فبعث بذلك إلى الأستاذ جؤذر «وأمرنا أصحاب الدواوين أن لا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها، فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز، وتلافى النظر في الأول أحق من النظر في أدبار الأمور»^{٥٢}.

وبغض النظر عن الطموح السياسي للفاطميين، والمتمثل في مشروع الخلافة بالمشرق كعامل حدد السياسية المالية لهم المعروفة بالشدة، فإنّ للأزمات الطبيعية كالجفاف والفيضانات والأوبئة الأثر العميق فيها، مما ينعكس سلبياً على النشاط التجاري، فقد عرفت أفريقيا وما والاها سنة ٣٠٧هـ/٩١٩م طاعون شديد، فكانت ظاهرة «غلاء السعر مع الجور

الشامل من الشيعة، والتعلل على أموال الناس في كل جهة»^{٥٣}، كما تكرر الغلاء بالقيروان سنة ٣١٦هـ/٩٢٨-٩٢٩م، وكذلك سنة ٣١٧هـ/٩٢٩م^{٥٤} بذات المدينة نتيجة وباء عظيم، فبلغ قفيز القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب^{٥٥}، ولم تصلح الأحوال من رخص في الأسعار إلا سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م نتيجة نزول الأمطار بالمدينة^{٥٦}، لهذا حصر ابن هيدور التادلي الغلاء في سببين في قوله: «أنَّ الغلا لحدوثه سببان، إمَّا احتباس المطر في البلاد المحتاجة إليه، وإمَّا لظهور الفتن والحروب بسبب الخروج عن الملوك»^{٥٧}، وقد عنى المغرب الإسلامي بأكمله غلاء الأسعار بنسب متفاوتة خلال القرن الرابع الهجري/١٠م لما شهدته من سنوات جفاف متكررة^{٥٨}، كما عرفه نتيجة الفتنة السياسية الفاطمية الزناتية.

هذا وكانت ثورة أبو يزيد مخلد بن كيداد الزناتي من أخطر الثورات التي كادت أن تعصف بالحكم الفاطمي بالمغرب، فكان لها من الآثار السلبية على المجال الاقتصادي، من بينها ركود الحركة التجارية؛ إذ أحرقت الأسواق ونهبت الحوانيت وخربت المدن، وترتب عن هذا اشتداد الأزمة المالية، وانعكس ذلك سلبا على الأسعار، فقد أصبح سعر زيت زيتون بصفاقس ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ قفيز بدينار^{٥٩}، وفي ذات الفتنة وصل سعر عليق دابة إلى دينار ونصف^{٦٠}، وبلغ ثمن جرة من الماء ثلاثة دراهم^{٦١}، وبلغ سعر الحديد ما بين ١٠ إلى ١٤ دينار للفنطار^{٦٢}. ويجرنا الحديث عن الأزمات وما خلفه من ارتفاع الأسعار وتضرر العامة منه إلى مدى تحكم السلطة فيها وتدبر أمر عامتها.

لم نجد في النصوص التي بين أيدينا أن للسلطة الفاطمية موقفا حمت

من خلاله عامتها من اشتطاط الأسعار الناجم عن الأزمات على غرار موقف بعض السلطات بالمغرب الإسلامي^{٦٣} إزاء هذه الأوضاع، إذا ما استثنينا فتح الخليفة القائم بأمر الله (٣٢٢-٣٣٤هـ/٩٠٩-٩٣٤م) أهراء الزرع التي أعدها المهدي بمدينة المهديّة لما اشتد حصار أبو يزيد مخلد بن كيداد عليها، ويؤكد صاحب الرواية نفسه أنّ الزرع وزع على الجند بذات المدينة لأنّه الوحيد الذي ظل بها، إذ خرج منها أهلها بعد أن ساء وضعهم وأكلوا الميتة والدواب^{٦٤}، ونكاد نجزم أنّه بالفعل لم يكن تخزين الأطعمة والمؤن إلا لتأمين الجيش تحرزاً واحتياطاً من وقوع أي أزمات عسكرية، بدليل أنّه لما أمر علي بن حمدون مؤسس المسيلة بادخار فيها الأقوات وأنواع المأكولات، أراد بيعها في عام مصغبة، فرفض أبو القاسم ولي العهد وأمر بإبقائها مخزّنة، ولم تستخرج إلا في أزمة ابن كيداد لما حاصر الخليفة إسماعيل المنصور بجبل كيّانة^{٦٥}، فكانت له مدداً وعوناً^{٦٦}.

ولم تعر السلطة أي اهتمام لأمر عامتها في مثل هذه الأزمات، بدليل أنّه منع علي بن حمدون صاحب المسيلة من بيع المخزون من الطعام للعامّة، وظلت الأولوية لحاجة الجيش^{٦٧}، كما لم نجد للسلطة تدخلاً في مراقبة الأسعار أو تحديدها، بل تكون هي ذاتها تستغل الوضع لرفعها، إذ ثبت أنّ علي بن حمدون السابق الذكر استغل سنة جفاف وارتفاع الأسعار، فأراد بيع المخزون مستأذناً أبو القاسم ولي العهد في ذلك «... ويعلمه بما في ذلك من الزيادة والنفع»^{٦٨}. وقد وجد بالقيروان ممن اتجروا بالحنطة إبان الشدائد^{٦٩}، وهؤلاء حتماً من التجار المحتكرون الذين كانوا يستغلون نفاذ البضاعة فيصل الأمر حد الاحتكار فترتفع الأسعار، وذلك لما تظهر أزمات في الإنتاج الزراعي ويقبل تموين المدينة يؤدي بهم الأمر

إلى تخزين ما لديهم من أقوات وعدم عرضها في الأسواق وهذا أمر من شأنه إحداث غلاء، والنتيجة تدني القدرة الشرائية للعامة. فضلا ما لدور السمسار من تأزم في الوضع، فعلى مستوى التنظير الشيعي اهتم القاضي النعمان بموضوع السمسرة في جملة البيوع والأحكام مما يعني أن الظاهرة كانت متفشية في الأسواق الفاطمية، فقد أورد أنّ الرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع النجش^{٧٠}، كما نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع الحاضر للبادي^{٧١}، وذلك لجهل أهل البادية بأمر السوق وخبرة السماسرة.

وتجعلنا جزئية الاحتكار والسمسرة نتساءل عن دور المحتسب في أسواق الدولة الفاطمية. للأسف لم تسعفنا المصادر التاريخية بشيء عن هذا الجهاز، مما جعل إحدى الدراسات تعتقد أنّ النظام نفسه وجد بالدولة وهي بمصر؛ إذ انحصرت مهام المحتسب في استدعاء التجار والصيارفة إلى دار العيار لاختبار موازينهم وصنوجهم، فإذا وجدها صحيحة أقرها وإن وجدها ناقصة رفضها، ولا شك هي المهام نفسها كانت ببلاد المغرب^{٧٢}. وإذا ما سلمنا بهذا الاعتقاد فإنّه لم يكن للمحتسب مهام مراقبة الأسواق ومباشرتها مما يسمح بظهور تجاوزات مختلفة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفقه الشيعي أولى عناية خاصة بالحسبة؛ إذ ورد ذكرها عند قاضي قضاة الدولة الفاطمية «قاضي النعمان»، حيث أشار إلى الشروط في البيوع وأحكام العيوب، وذلك باعتماده رواية «الإمام جعفر الصادق»، ومن جملة ما نقله: «الحلال من البيوع كل ما هو حلال من المأكول والمشروب، وغير ذلك مما هو قوام للناس وصلاح ومباح لهم الانتفاع به، وما كان محرما أصله منهيا عنه، ولم يجز بيعه ولا شراؤه...»

وما نهي عنه من الغش والخداع في البيوع»^{٧٣}. كان هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فلا تسعفنا المصادر التاريخية بشيء.

وفي ذات السياق طال الغلاء سلع التجارة البعيدة حتى في ساعات الرخاء، ذلك لما تحويه هذه التجارة من مشاق جسدية ومالية تنعكس على قيمة الجباية؛ التي تعتبر من العوامل الرافعة لأسعار البضاعة^{٧٤}، وهي ظاهرة عرفت المدينة. وفي هذا الصدد فرضت السلطة الفاطمية قبالة مرتفعة خاصة بالملح، ولهذا أوصى أحدهم بأن لا يشتريها من صاحب دكان قائلاً: « فيلزمنا الكراء بمقدار مقامها عنده ولكن اشتريها من المنادة»^{٧٥}، واتضح بحسب شهادة ابن حوقل أن سعر الملح بأودغشت وصل إلى ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دينار^{٧٦}. فيحين الأسعار بالبادية رخيصة بسبب أن المغارم بها قليلة أو تكاد تنعدم في الأصل^{٧٧} فضلاً عن قانون العرض والطلب، الذي تدخل في دائرته المناطق الخصبة والمرتبطة بالطرق التجارية الكبرى، لهذا كان المستوى المعيشي بها متقلبا لكنه أحسن في اتجاهه العام، وهو حال أهل مدن المغرب الأوسط الواقعة على الخطوط التجارية سواء كانت برية أو بحرية.

وعلى الرغم من حرص الخلافة الفاطمية وإحكام قبضتها على الوضع التجاري على المستوى المحلي، إلا أنه وقع ما يثبت أن الأمور كانت من الحين والآخر تقلت من بين أيديها مما أدخلها لا محال في أزمة مع عامتها من التجار، ونعتمد أن أشهر ما وقع في هذا السياق وقعة كتامة بالقيروان في شعبان من سنة ٢٩٩هـ/٩١٠م، وسبب ذلك أن قبائل كتامة» كانوا يسألون عبيد الله أن يطلق أيديهم على نهب القيروان وكان

يسوّفهم في ذلك ويُعلّق أطماعهم به، وهم يتحاملون على أهل القيروان بالتطاول والأذى حتى شرق الناس، فقاموا عليهم في بعض الأيام بسبب استطالة رجل من أهل القيروان فلما دافعوا عنه شهروا عليهم السلاح وأرادوا نهب الحوانيت فصاح أهل الأسواق «النفير النفير» فقتل من كتامة أكثر من ألف»^{٧٨}. إذا ما سلمنا بعدد القتلى فإنّه من المستبعد أن يكون القتل من قبل عامة المدينة وذلك لعدم امتلاكها الأسلحة خاصة وأنّها في مواجهة كتامة كجيش، مما يجعلنا نعتقد أنّ قتلها كان على يد الجيش الفاطمي بأمر من الخليفة المهدي.

والجدير بالذكر أنّ هذه الحادثة كانت نتيجة أحقاد دفينّة في أوساط أفراد قبيلة كتامة تعود إلى سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨ م، ذلك لما وعد أبو عبد الله الشيعي «قواد كتامة ورجالها بأن يؤكّهم القيروان ويسلّط أيديهم فيها ويقطعهم جميع أموال أهلها.... وذكّروه ما كان وعدهم به.... وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها وقال لهم: هي القيروان فقبلوا قوله وسلموا لأمره»^{٧٩}.

ويفتح أمامنا هذا الحدث إشكال هام وهو: هل كانت السلطة تعوّض المتضررين من الصنّاع بحكم أنّهم غالبا ما كانوا أنفسهم هم تجار يبيعون ما يصنعون في مثل هذه الحالات؟ تناول الفقه الشيعي حالات تضرر الصنّاع، وظهر ذلك عند قاضي قضاة الدولة الفاطمية في فصل عن ذكر أحكام الصنّاع، تناول فيه تضمين الصنّاع المأجورين في حالة إتلاف المتاع^{٨٠}. وفي ذات السياق تناول ذات المصدر ما ينبغي للولي أن ينظر فيه من أمر طبقة الصنّاع في قوله: « انظر إلى.... أهل

الصناعات، فاستوصي بهم خيراً، فإنهم مادة الناس، ينتفعون بصناعتهم فتفقد أمورهم، واكتب إلى عمالك فيهم...»^{٨١} وهي دلالة على مدى الوعي بأهمية الصناع ودورهم داخل المجتمع ومن ورائهم أهمية التجارة والتجار، إلا أن كتب التاريخ لم تعطنا مدى تطابق التشريع الشيعي والواقع المعاش داخل الدولة.

ويتأكد انفلات الأمر من يد الدولة لما اتضح أن بعض الأفراد من الأسرة الحاكمة استغلوا مكانتهم السياسية والاجتماعية، وطلبوا بالتصرف في الأسواق مع العامة، وشكوا الأستاذ العزيز بجؤذر - هو صاحب بيت المال ومستودعه ذو مكانة عالية وثقة كبيرة عند الأسرة الفاطمية - للخليفة المنصور بسبب منعهم من تحقيق مرادهم، إلا أن الخليفة بعث إلى الأستاذ بخطاب يتضمن اشمئزازه ورفضه لتصرف أهل بيته في الأسواق^{٨٢}. ولا مرأ في أن الفعل قد تم، فصدرت بحقه المنع والإلغاء، غير أننا لا نمتلك براهين قطعية وذلك لسكوت المصادر التاريخية عن مثل هذه المظاهر التي قد تشين لسمعة الأسرة الحاكمة^{٨٣}.

٢- على مستوى التجارة الخارجية:

أعطت الدولة اهتماما كبيرا للتجارة الخارجية لا سيما تلك المرتبطة ببلاد السودان، لما تدره من أرباح كبرى نتيجة نفاسة البضاعة، لهذا عملت جاهدة لإحكام سيطرتها على المغرب الأوسط باعتباره همزة وصل بين طرق التجارة الصحراوية، مدركة أن هذا النوع من التجارة وحده قادر على أن يمد الحركة الإسماعيلية بالمال الضروري لاستكمال طموحاتها

بالمغرب ثم بالمشرق^{٨٤}. ولهذا فلم يكن من الصدفة أن يقصد جيش أبو عبد الله الداعي مدينة تيهرت وسجلماسة في أول حركة له خارج إفريقية سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨م^{٨٥} كاشفاً عن أهمية المدينتين التجارية والجبائية، ومن هنا جاء الصراع الزناتي الفاطمي؛ إذ يعود إلى ما قبل إعلان الخلافة، وذلك لما مرّ أبو عبد الله الشيعي على أراضيها متوجهاً إلى سجلماسة لانقباد عبيد الله المهدي من سجنه قام محمد بن خزر بن صيلات المغراوي الزناتي بقتل الوفد الإسماعيلي في خط الرجعة بمنطقة طبنة بالزاب لأنّها خاضعة لهم^{٨٦}. وازداد التخوف الزناتي من الوجود الفاطمي بعد سقوط الرسمي لتيهرت الرستمية على أيديهم، إذ رأت فيه مراقبة لحركاتهم ونشاطهم التجاري^{٨٧}.

إذن لا مرأى أنّ الصراع الزناتي الفاطمي كان لأجل السيطرة على الطرق التجارية الرابطة ببلاد السودان، والحفاظ على مكاسبها لهذا كانت المواجهة بين الطرفين عديدة ومعقدة^{٨٨}، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ قبيلة مغراوة أوسع بطون زناتة، وأكثرهم بأساً وغلبة^{٨٩}، وامتدت مجالاتهم في المغرب الأوسط على طول نهر شلف^{٩٠}، وكانت مدينة تنس - ساحلية - قاعدتهم إضافة إلى منطقة مستغانم الساحلية^{٩١}، كما وجدت بأريغ من إقليم الزاب^{٩٢}. ونعتقد أنّ امتدادها هذا في المناطق الداخلية والساحلية هو الذي أقحم أمويو الأندلس في هذه المواجهات للدفاع عن المراكز الساحلية لشمال المغرب الأوسط والأقصى للاتجار، فضلاً عن ضمان حليف يضمن لها تدفق ذهب السودان.

ولما كان انتصارهم غير ثابت ونهائي أسعلي بن حمدون^{٩٣} بأمر من

عيد الله المهدي مدينة المسيلة^{٩٤} _ مدينة بمنطقة الحضنة بالجزائر وهي بوابة الصحراء لا زالت تحتفظ بنفس الاسم _ سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م^{٩٥}، في موقع استراتيجي هام مكنهم من التحكم في المسلك الرابط بين سجلماسة بتلمسان وبلاد الزاب وأفريقية^{٩٦}؛ إذ ينطلق منها السير إلى طبنة ومنها إلى بسكرة ثم إلى وارجلان ومنه إلى أدرار فأفوقاس وصولاً إلى تادمكة التي كانت مركزاً تجارياً هاميقع في قفار ومغازات^{٩٧}، ثم يستمر السير إلى مدينة كوكو ومنها إلى غانة والمراكز السودانية الأخرى^{٩٨}، وهذا بعدما ضاع منهم مسلك سجلماسة، فاس، تيهرت، أفريقية الذي استحوذت عليه أسرة بني خزر الزناتية المتحالفة مع أمويي الأندلس، وكان خاضعاً لهم سابقاً سنة ٣٠٨هـ . ٣٠٩هـ/٩٢٠-٩٢٢م. وكانت النتيجة الحتمية فقدان تيهرت مكانتها الاقتصادية لا سيما منها التجارية وانتقالها إلى المدينة الجديدة، خاصة وأنَّ الأولى عرفت حرقاً لأسواقها أكثر من مرة كانت أولها سنة ٢٩٩هـ على يد الفاطميين^{٩٩}، ومارس الخلفاء الفاطميون التجارة من خلاله، وحصلوا جباية كبيرة من القوافل المارة به، ضارين أهم ركائز ونفوذ سطوة قبائل زناتة^{١٠٠}.

لم تكن السيطرة التي حققها الفاطميون مستقرة؛ إذ عرفت خطراً كبيراً أثر سلباً على التجارة الخارجية لها ومن ورائها أثر على خزintها، بحيث كانت لثورة مخلد بن كيداد الزناتي تداعيات سلبية في المجال، بالمقابل تدعم نفوذ الدولة الأموية بالمغرب الأوسط والأقصى، وعزلت تلك الثورة أفريقية عن مناطقها الجنوبية عزلاً لم تشهده من قبل، لذلك نشط مسلك تجارة الذهب عن طريق مدينة وارجلان . مدينة ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر حالياً . الذي أصبح تحت سيطرة القبائل الزناتية الخارجية. ونتيجة

ما يدره هذا المسلك في توفير الذهب فضلاً عن الجباية المحصلة منه، وجّه الخليفة الفاطمي المعز لدين الله عدة حملات عسكرية لاسترجاعه، كانت آخرها حملة بقيادة جوهر الصقلي سنة ٣٤٧هـ/٩٥٩م^{١٠١}. ولأنّ الطريق كان في معظم الأحيان خاضع للخوارج الإباضية، وذلك بعد أن أصبحت مدينة وارجلان معقلهم إثر سقوط تيهرت الرستمية، لم يفلح الفاطميون بالسيطرة عليه تماماً رغم الحملات العسكرية المسخرة لأجله^{١٠٢}.

وعلى الرغم من الهدف الاقتصادي والتجاري الواضح من هذه الحملة، إلا أنّ الخليفة المعز لدين الله حاول إخفائها قائلاً: «.... وأما اكتساب حطام الدنيا فما نحن ننفق من أموالنا على هذا البعث ما لا نرى أنّنا نرتجع مثله، وإنّ مكننا الله وأيدنا ونصرنا، ولكنّا أردنا بذلك وجوهها، منها ما افترضه الله عز وجل علينا من جهاد من خالف أمرنا، وتسمى بأسمائنا وادعى ما جعل الله عز وجل لنا»^{١٠٣}. وللإشارة قد تم المبتغى المرجو من هذه الحملة، بدليل وجود حدث تاريخي في غاية الأهمية تمثل في ضرب سكة تحمل اسم المعز بسجلماصة، أشار إلى ذلك القاضي النعمان بقوله: «إنّ المعز دعا بمال أتاه مما ضرب بمدينة سجلماصة باسمه، وفرقه على من حضر وقال: تبركوا به فهذا من أول ما ضرب لنا بالموضع الذي فتحه الله علينا»^{١٠٤}.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم تكن كل طرق القوافل التجارية المؤدية إلى بلاد السودان بقبضة السلطة الفاطمية؛ إذ كثيراً ما استقادت القبائل الواقعة على هذه الطرق من الازدهار التجاري الذي عرفته، وذلك عن طريق فرض اللوازم والمكوس على التجار العابرين لأراضيها لقاء حمايتهم من

هجمات قطاع الطرق، وفي هذا الصدد كانت القبائل الصنهاجية منافساً قوياً للقبائل الزناتية في المجال، مع أنّ الصراع بين القبيلتين قديماً قبل الوجود الفاطمي بالمنطقة الذي زاد من تأجيجه، وفي عصرها أصبحت الأولى تسيطر على الطرق التجارية فارضة ضرائب على القوافل المارة إلى بلاد السودان الغربي فاستمدت بذلك قوتها^{١٠٥}. وهو الأمر الذي أكده ابن حوقل: «ولهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل جمل وحمل ومن الراجعين بالتبر من بلاد السودان، وبذلك قوام بعض شؤونهم»^{١٠٦}.

ويدخل هذا النشاط في خانة الضرائب غير الرسمية يطلق عليها اسم «الخفارة»، وتكثر في المناطق التي لا تصل إليها يد السلطة^{١٠٧}. ولا نعتقد أنّ سيطرة صنهاجة كانت بغير رضى السلطة الفاطمية مادام أنّ ولاءها لها، بل كانت يدها التي ضربت بها زناتة، خاصة وأنّ «هذا القبيل من أوفر قبائل البربر، وهو أكثر أهل المغرب لهذا العهد وما قبله، لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط، حتى لقد زعم كثير من الناس أنهم الثلث من أمم البربر»^{١٠٨}، وحسبنا أنهم بذلك شكلوا عنصراً سكانياً مهماً من سكان المغرب الإسلامي والمغرب الأوسط بشكل خاص، ويشير بعض نسابة البربر أنّه يصل عدد بطونهم إلى سبعين بطناً^{١٠٩}. ولأنّ مجالها واسع من حيث الانتشار، وتمتلك القدرة الكافية لمواجهة القبائل الزناتية فضل المعز لدين الله استخلافها على حكم المغرب بدل قبيلة كتامة التي كان لها الفضل في نشر الدعوة الإسماعيلية بالمغرب، وكان لها الموقع الطبيعي شبه ثابت على الخط الرابط ورقلة وبسكرة وقسنطينة وهو مجال اقتصادي حيوي يعج بحركة القوافل التجارية جعل من كتامة تسيطر عليه بالقوة فارضة نفوذها الجبائي^{١١٠}.

ودون شك تتدرج السيطرة الصنهاجية في إطار الإقطاع الجبائي، وتعتبر هذا الأخير سياسة ضرورية تنتهجها السلطات باعتبارها وسيلة من وسائل تحصيل المغارم المختلفة لا سيما بالمناطق البعيدة عن السلطة المركزية، كما قد تكون نتيجة خدمة مقابلة من القبيلة المقطع لها اتجاه السلطة، وبعبارة أخرى هي تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة لاستخلاص الرسوم المختلفة. وفي هذا المسعى أقطعت السلطة في طورها الأول مدينة تيهرت لقبيلة مكناسة بزعامة مصالة بن حبوس بن منازل كولاية تابعة لها سنة ٢٩٩هـ/٩١٠-٩١١م^{١١١}. ومن ثم ضمنت التحكم في الطريق التجاري الأوسط بشقيه إذ يربط المدينة ببلاد السودان عبر سجلماسة والآخر عبر وارجلان مقصية القبائل الزناتية الخارجية عنه.

وترتب عن الصراع الزناتي الفاطمي الأموي من أجل السيطرة على طرق السودان جملة من النتائج نجلها في:

١- زيادة من حدة الصراع الزناتي الصنهاجي الذي كان موجودا قبل الوجود الفاطمي، والذي حلته المدرسة الاستشراقية ذات النزعة الاستعمارية تحليلاً وتأويلاً بعيداً عن الواقع التاريخي، فشوهت بذلك تاريخ المنطقة. فقد رأى «غوتيي Gautier» أن تاريخ المغرب كله صراع دائم بين صنهاجة وزناتة، معتبراً الأخيرة عامل تفكك وانقسام بلاد المغرب، محملتها مسؤولية فشل الوحدة بين البتر والبرانس بسبب بداوتها^{١١٢}. وعليه لم ينظر لهذا الصراع

سوى أنه صراعاً قُبلياً كلاسيكياً بين قبائل بدوية وأخرى متحضرة. ولم تخف من جهتها الباحثة «ليسات غولفان L.Golvin» موقفها العدائي من العنصر البربري والعربي بالمغرب الإسلامي عامة، في حين وصفت تاريخ صنهاجة بالمظلم رغم تحضرها^{١١٣}.

٢- تغيير وتوزيع جديد في مواطن القبائل البربرية بالمغرب الإسلامي؛ إذ يوجد نص في غاية الأهمية يشير إلى إجلاء القبائل الزناتية من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى بتغلب صنهاجة عليها^{١١٤}، مع أن الأول موطنها الأصلي، وأشار إلى ذلك ابن خلدون وكان أكثر من فصل وتتبع حركة ومواطن القبائل البربرية والعربية على حدّ السواء بالمغرب الإسلامي قائلًا: «المغرب الأوسط فهو في الأغلب ديار زناتة كان لمغراوة وبنو يفرن وكان معهم مديونة ومغيلة وكومية ومطغرة ومطماطة ثم صار من بعدهم لبني ومانو وبنو يلومي ثم صار لبني عبد الواد وتوجين من بني مادين.....»^{١١٥}.

٣- طال الحقد الفاطمي أبو جعفر خيرون أكبر تجار الأندلس بالقيروان، إذ عذّب حتى الموت سنة ٣٠٠هـ/٩١٢م، بدعوى أنه كتم أمر وديعة كانت في عهده^{١١٦}، فكيف لرجل بغناه وصاحب وجهة اجتماعية يتكتم على وديعة؟ بل الأمر أخطر؛ بحيث كان للأمويين عيوناً ورقباء في جهات كثيرة من المغرب وأفريقية يتسترون بالتجارة^{١١٧}. وقد يكون القتل في هذا المسعى. مع أن سواحل المغرب الإسلامي عرفت جاليات أندلسية كبيرة قبل وبعد الصراع المذكور بحسب ما ورد في المصادر التاريخية، ولا زالت آثارها لحد الآن في المجتمع الجزائري والمغربي.

٤- على الرغم من خروج بعض الطرق المؤدية لبلاد السودان من القبضة الفاطمية، إلا أنها أوجدت حلول في تأسيس مدينة المسيلة التي أمّن من خلالها مسلك يربط القيروان بسجلماسة، لأنّ المسلك الشمالي مهدد من قبل الأمويين والجنوبي بقبضة القبائل الزناتية، وبالتالي أحكمت السيطرة على سجلماسة مستخلصة منها جباية عظيمة؛ إذ بلغت رسوم العبور على التجارة الذهب وحدها سنويا أربعمئة ألف دينار^{١١٨}.

٥- حصول على ثروة ذهبية ضخمة في خزائن الخليفة المعز لدين الله سمحت له بإرسال ميزانية عسكرية مع القائد جوهر الصقلي في حملته إلى مصر سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٦-٩٦٧م بلغت ٢٤ ألف دينار، أي حوالي ١٠٠٨٠ كلغ من الذهب^{١١٩}. كما سمحت لهم هذه الثروة بضرب الدينار الذهبي، وقد أحصى الباحث صالح بن قربة مجموعة قطع ذهبية من المسكوكات تعود إلى المرحلة الأولى من ق ٤هـ / ١٠م أي خلفاء الدولة الفاطمية عبيد الله المهدي، القائم بأمر الله، إسماعيل المنصور، المعز لدين الله، العزيز بالله ثم الحاكم بأمر الله وهي موزعة ما بين متحف سيرتا بمدينة قسنطينة بالجزائر، والمتحف الوطني للآثار القديمة بالجزائر العاصمة^{١٢٠}، وتراوح وزنها ما بين ٣,٦٢ غ إلى ٤,٣٦ غ^{١٢١}، كما كانت لهم سيولة نقدية من عملة الذهب ما سمح لهم بتوزيعها على القبائل الزناتية لاستمالتها ضد الثائر أبي يزيد مخلد بن كيداد^{١٢٢}.

٦- أحكمت السلطة الفاطمية مكوس التجارة على مراكز العبور برية كانت أو بحرية، فقد سجل لنا ابن حوقل شهاداته بخصوصها، فعن مكوس سجلماسة أشار قائلاً: «ولم يزل المعتز^{١٢٣} أيام ولايتها وهو أميرها يجتبيها

من قوافل خارجة إلى بلد السودان من عشر وخراج وقوانين قديمة على ما يباع ويشترى من إبل وغنم وبقر إلى ما يخرج عنها من نواحي أفريقية وفاس والأندلس والسوس وأغامت»^{١٢٤}. ويظهر من فحوى النص أن هذه الضرائب المختلفة قديمة سابقة للوجود الفاطمي، كما كانت تفرض على البائع والمشتري مما يعني أنها كانت ثقيلة^{١٢٥}.

ولم تكن المكوس المستخلصة من المراسي الفاطمية قليلة الأهمية؛ إذ كان مرسى تنس . مدينة تبعد حوالي ٢٥٠ كلم غرب الجزائر العاصمة لازالت تحتفظ بنفس الاسم . من أنشط المراسي تجارياً على العهد الرستمي والفاطمي، فقد كان مرصده مهما « بها من وجوه الأموال كثيرة كالخراج والجوالي والصدقات والأعشار ومراصد على المتاجر الداخلة إليها والخارجة والصادرة والواردة»^{١٢٦}.

٧- وتشجيعاً من السلطة للتجارة الخارجية وتسهيلها سمحت وعملت على إقرار صيغ من التعامل التجاري، فاستعملت الوكالة في التعامل التجاري لتخفيف على التاجر عناء السفر ذهاباً وإياباً، وأشار العزيمي الجؤذري أن الأستاذ جوذر تلقى كتاباً من أبي القاسم علي بن الحسين بن علي والي صقلية يقول فيه: «إن المركب لم يبق عليه من شحنه إلا مائة دينار وأنه دفعهما إلى أحد الوكلاء»^{١٢٧}.

واقترضت الصعوبات التي كانت تعترض التجار في نقل البضائع إلى اتخاذ إجراءات لحماية ممتلكاتهم التجارية، فاستعملت الصكوك بدل النقود، كما استخدمت الحوالات في التجارة مع البلدان النائية، وتطلب الأمر في

هذه الظروف أخذ الحيطة في التعامل بين التجار نظرا لحساسية الموقف في مثل هذا النوع من الصيغ. ويظهر من خلال ما ذكره ابن حوقل لما رآه بأدغشت صكاً فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار هذه المدينة وهو من سكان سجماسة باثنين وأربعين ألف ديناراً، ورأى في موضع آخر صكاً كتب بدين على «محمد بن أبي سعدون» بنفس المدينة وشهد عليه عدول^{١٢٨}. ويفهم من النص أنّ هذا التاجر هو سجماسي كان يقطن أودغشت، وأعطى صكاً لآخر قادم من سجماسة، فيستلم حقه في سجماسة من وكيل التاجر الأول هناك.

مع أنّ فحوى النص لا يظهر أنّ نظام المعاملات ذلك أقرته الدولة الفاطمية، إلاّ أنّه غير مستبعد أنّ الأمر يخصها بدلالة شهادة الرحالة ابن حوقل البغدادي الذي عاصرها ببلاد المغرب. ما يعزّز ذلك النظام نفسه اعتمده السلطة في التجارة الداخلية حسب ما نقله العريزي الجؤذري أنّ التجار كانوا يتعاملون بالصكوك في معاملاتهم التجارية حيث قال: «كان محل جعفر بن المنصور صاحب اليمن من الدولة وقربه من مولانا المحل القريب وبمكانة من الأستاذ المكان الأدنى الوكيد في الدين. وكان يسكن داراً بالمنصورية بجوار علي بن جنان، فسأله هذا الأخير في بيع الدار فلم يفعل، ثم احتاج إلى أنّ اقترض دنائير واسترهنه بصك إلى أجل معلوم، ولما حان الأجل ولم يدفع طالبه بالخروج من الدار وكان حكم عبيد الله المهدي لصاحب الصك»^{١٢٩}.

ونستخلص بعد عرض وتحليل النظام التجاري للدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي، وبفضل ما استندت إليه من مادة تاريخية متنوعة، أمكن من

خلالها التوصل إلى عدة نتائج متفاوتة الأهمية:

- بوضع موضوع التجارة في سياقه العام وهو السياسة المالية، أظهرت كثير من الأحداث تجاوزات لم تحترم فيها السلطة الفاطمية أصول وتنظير المذهب الشيعي عمداً، وهذا لتحقيق الهدف السياسي الأسمى والمتمثل في إعلان الخلافة بالمشرق الإسلامي.

- من الصعب الاعتقاد أن سلوك جميع عمال الفاطميون كانوا تحت سيطرة الخليفة؛ إذ كثيراً ما حدثت تجاوزات في غفلة من أمره، بل حتى الجيش الفاطمي أصبح قوة صعب كبح جماحها.

- تمخض عن الاهتمام بالنشاط التجاري الخارجي لما يحققه من أرباح أهم نتيجة على الإطلاق تمثلت في تجديد خريطة توزيع قبائل البربر بالمغرب الإسلامي، والتي كان لها لاحقاً دوراً كبيراً في تفعيل الأحداث بالمنطقة وتأزمها بوجود العنصر العربي الهالكي.

- ونختم الموضوع بشهادة أبو الحسن بن أبي علي الداوي صاحب بيت مال أهل المغرب لسنة ٣٣٦هـ/٩٤٧م بقوله: « دخل المغرب من جميع وجوه أمواله وسائر كوره ونواحيه وأصقاعه عن خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد وما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر وما يلزم الخارج من القيروان إلى مصر وما يلزم منها من الورق المقوم بقيمة العين والعين المجتبي من هذه الوجوه، فيكون من سبعة مائة ألف دينار إلى ثمان مائة ألف دينار»^{١٣٠} والملاحظ أن المبلغ عال جداً وهو دلالة على إحكام استخلاص المكوس من جهة، وعلى سعة

النشاط التجاري وازدهاره ببلاد المغرب الإسلامي من جهة أخرى خلال القرن الرابع الهجري/١٠م، كما لا يمكن اعتبار هذا التقييم شاملاً نظراً لأحادية هذه الرواية.

الهوامش

١- هي من القبائل المستقرة تنتمي إلى فرع البرانس، ولخص الباحث موسى لقبال المجال الجغرافي لها في ناحية أفريقية والمغرب الأوسط والأقصى، فكان لها حدود ساحلية على بحر الروم والمحيط مكنتها من الاتصال التجاري والحضاري مع الجهة المقابلة، على عكس حدودها البرية التي تشكل كتلاً جبلية وهضاباً. ومع ذلك لم تدخلها في عزلة اقتصادية فقد تربعت على مساحات زراعية غنية، ومناطق رعوية واسعة، كما شكلت مضاربها نقاط عبور تجارية برية وبحرية هامة، وبالتالي شاركت في تفعيل الحركة الاقتصادية للدولة الفاطمية. موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩، ص ٩٩-١٣٧-١٦٩. ويراجع كذلك: ابن خلدون، العبر.

٢- مثل دراسة: موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية. فاطمة بلهوارى، الفاطميون والحركات المعارضة في المغرب الإسلامي، رسالة ماجستير مرقونة، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩١. فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، التاريخ السياسي والمؤسسات، ترجمة حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤.

٣- مثل دراسة محمد صالح مارمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣. محمد حسن العيدروسي، المغرب العربي وحكم الدولة الفاطمية، الجزائر، دار الكتاب للحديث، ٢٠١١، محمد سهيل طقوس، تاريخ الفاطميين في شمال أفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٨.

٤- جاءت ضمن الدراسات الاقتصادية العامة مثل دراسة: عبد الكريم جودت، الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية في المغرب خلال ق ٣-٤هـ/٩-، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢. الحبيب الجحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦. فاطمة بلهوارى، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال ق ١٠هـ/١٠م، أطروحة دكتوراه دولة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٥- ابن خلدون، العبر، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤-٢٠٠٣، ج١، ص٢٠٩

واللوازم والمغارم، الرسوم، المستحقات، بل سميت أحياناً بالصدقة حسب مذهب الدولة، وكانت النتيجة عدم ضبط المصطلحات المعبرة عن ظاهرة اقتصادية ما، وهي من الصعوبات المعرقة للباحث في حقل الاقتصاديات. إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ط٢٠٠٢، ص٦٤.

٦- ابن خلدون، العبر، ج١، ص٢١١

٧- نفسه، ص٢١٠

شرق المغرب الأوسط (شرق الجزائر حالياً)، كانت القبيلة الأولى التي ساندت الفاطميين في تأسيس ملكهم ببلاد المغرب، كما ساهموا لاحقاً في اختطاط القاهرة ولهم بها حارة مضافة إليهم. ابن خلدون، العبر، مج٢، ص٢٤٤١.

٨- افتتاح الدعوة، تح فرحات الدشراوي، تونس، الشركة التونسية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٦، ص١٢٢.

٩- القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ٣٠٢.

١٠- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المغرب، الدار البيضاء، بيروت، ط١،
٢٠٠٨، ص ٢٢٤

١١- قاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ٣٠٣.

١٢- الداعي إدريس، تاريخ الدولة الفاطمية من كتاب عيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة الأطهار، نشر فرحات الدشراوي، تونس، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٨١، ص ١٥٣.

١٣- العزيزي الجؤذري، سيرة الأستاذ الجؤذري وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تح محمد كامل حسين، محمد عبد الهادي شعيرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٨، ص ٦٢

١٤- المقرئزي، الخطط المقرئزية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، دت، ج ١، ص ٣٥٣.

١٥- الاقتصار، تح محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٥٧، ص ١٦٧. نقلاً عن فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٠، ص ٦٤

١٦- الحبيب الجحاني، السياسة المالية للدولة الفاطمية في المغرب، مجلة أصالة، الجزائر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ٢٠١١، ص ٥، ع ٤٩٤-٥٠، ص ٥٨.

ناحية يدخل إليها من باب واحد وتقوم الدولة ببنائها على نفقتها، وتدخل هذه الترتيبات ضمن مراقبة الدولة لمواردها الجبائية. حسن حسني عبد الوهاب، ورفات عن الحضارة

العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار، ١٩٦٤، ج ١، ص ٥٨.

١٧- قد تكون نسبة إلى أبي القاسم بن عبيد الله المهدي، فقد سمي نسبة له أحد بابي مدينة المسيلة المؤسسة من قبلهم. ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تح جلول أحمد البدوي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤، ص ٢٠.

١٨- فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، ص ٣٥.

١٩- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩، ج ١، ص ١٨١.

٢٠- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ص ٢٠٦.

٢١- الحبيب الجنحاني، السياسة المالية للدولة الفاطمية بالمغرب، «مجلة أصالة»، الجزائر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ٢٠١١، ص ٥، ع ٤٩٦-٥٠، ص ٥٨.

٢٢- اختلفت الروايات حول سنة تأسيسها أسست سنة ٣٣٤هـ. ابن حماد الصنهاجي، المصدر السابق، ص ٣٤.

وعند ابن عذاري، سنة ٣٣٦هـ، البيان المغرب، ج ١، ص ٢١٩. وعند البكري كان سنة ٣٣٧هـ، المسالك والممالك، تح جمال طلبة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٣، ج ١، ص ١٩٨.

٢٣- البكري، المسالك والممالك، ج ١، ص ١٩٨.

٢٤- الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ٢،

٢٥- البكري، المسالك والممالك، ج ١، ص ١٩٨.

٢٦- اختلفت المصادر في عدد أبواب المدينة، فقد ذكرت على أنها ٤ أبواب وهي: الباب القبلي، والباب الشرقي ويسمى باب زويلة، باب كتامة الجوفي، وباب الفتوح الغربي ومنه كانت تخرج الجيوش. ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٣٤. ابن عذاري، البيان المغرب، ص ٢١٩. في حين أكد البكري على وجود ٥ أبواب وهي: القبلي والشرقي وباب زويلة وباب كتامة وباب الفتوح التي تخرج منه الجيوش. المسالك والممالك، ج ١، ص ١٩٨.

٢٧- فاطمة بلهاري، النشاط الاقتصادي، ص ٢٣٣.

٢٨- يتضح أن نظام المكوس المفروض على أبواب القيروان هو استمرار للنظام الأغلبي؛ ففي إشارة للمالكي أن الفقيه إسماعيل بن رباح رغب في شراء دابة من القيروان فقيل له: «إنهم يأخذون ربع درهم على الباب» فرجع وقال: «والله لا اشتري من ها هنا» رياض النفوس، تح بشير البكوشي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٤-١٩٩٤، ج ١، ص ٣٣٧. مما قد يعني أن السلطات المتزامنة كالدولة الرستمية والإدرسية لم تفرض قبالات على الأبواب.

٢٩- ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د ت، ص ٧١

٣٠- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧١.

٣١- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧١.

٣٢- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧١-٧٢.

- ٣٣- العريزي الجؤذري، سيرة الأستاز جؤدر، ص ١١٦.
- ٣٤- فطمة بلهوارى، التكامل الاقتصاىى، ص ١٢٧.
- ٣٥- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٦٥.
- ٣٦- صورة الأرض، ص ٤٨.
- ٣٧- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧٦.
- ٣٨- هو مكان للمراقبة أو مركز تجبى فىه الضرائب على السلع الوارءة والصادرة يومىا، للبخائع المحمولة براً أو بحراً. ج.ف.ب. هوبكنز، النظم الإسلامىة فى المغرب فى العصر الوسىط، الترجمة أمين توفىق الطىبى، تونس- لىبىا، الءار العربىة للءتاب، ١٩٨٠، ص ٩٣.
- ٣٩- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٨٥.
- ٤٠- نفسه، صورة الأرض، ص ٩٤.
- ٤١- محمد صالح مارمول، السىاسة الءاخلىة للءلافة الفاطمىة فى بلاد المغرب الإسلامى، ص ٢٣٥.
- ٤٢- ابن الصغىر، أءبار الأئمة الرستمىىن، ءح محمد ناصر، إبراىم بحاز، ءار الغرب الإسلامى، بىروت، ١٤٠٦، ١٩٨٦، ص ٦٢.
- ٤٣- هوبكنز، النظم الإسلامىة فى المغرب فى العصر الوسىط، ص ١١٤.
- ٤٤- المالكى، رىاض النفوس، ج ٢، ص ١٧٣.

٤٥- ولم تسلم منه حتى قبائل كتامة رغم فضلها في نشر الدعوة، إذ لم يرق لها إجبارية جمع السلطة للصدقات والعشور، ويذكرون أنّ جمعهم لها كان من تلقاء أنفسهم ويدفعونها للفقراء. القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ٣٧.

٤٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٨، ج ٢، ص ٢٥.

٤٧- مع أنّ عبيد الله المهدي قلل من المكانة الاجتماعية لبعض الصناع قائلا: « ما سمعنا أحداً يدعي عقلا يفخر بالحاكة». القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، تح الحبيب الفقهي وآخرون، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٧٨، ص ١٨١.

٤٨- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٤١.

٤٩- الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص ٧٩.

٥٠- رفض شيخ كتامة أمر المعز لدين الله قائلين: «... والله لا فعلنا هذا أبداً، كيف تؤدي كتامة جزية، ويصير عليها في الديوان ضريبة؟ وقد أعزنا الله قديماً بالإسلام وحديثنا معكم بالإيمان..» فرد الخليفة رداً نكياً وقبل موقفهم. المقرئ، الخطط المقرئية، ج ١، ص ٩٨.

٥١- محمد صالح مارمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ص ٢٤٢.

٥٢- العزيزي الجؤذري، سيرة الأستاذ الجؤذري وبه توقعات الأئمة الفاطميين، ص ٩٦.

٥٣- ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٨١١٨١.

- ٥٤- ابن عذاري، البيان المغرب، ص ١٩٣.
- ٥٥- ابن عذاري، البيان المغرب، ص ١٩٤.
- ٥٦- ابن عذاري، البيان المغرب، ص ١٩٥.
- ٥٧- الأمراض الوبائية، الخزانة الحسنية، مخطوط رقم ٩٦٠٥، نقلا سميرة المزكندي، المجاعات والأوبئة بالمغرب الوسيط (٥٣٤-٥٧٧٦هـ/١١٣٩-١٣٧٥م)، أطروحة دكتوراه مرقونة، فاس، شعبة التاريخ، جامعة ظهر المهرز، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٦٣.
- ٥٨- عرف المغرب الإسلامي مجاعة سنة ٣٠٣هـ/٩١٦م، وقحط سنة ٣٤٢هـ/٩٥٣م وآخر ٣٤٤هـ/٩٥٥م و٣٧٩هـ/٩٨٩م، ومجاعة سنة ٣٨٠هـ/٩٩٠م. ابن أبي زرع الفاسي، أنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، ١٩٧٢، ص ٩٦-١٠٢.
- ٥٩- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧٢.
- ٦٠- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٣٩.
- ٦١- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٣٩.
- ٦٢- الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٨، ج ٣، ص ٣١.
- ٦٣- قام الخليفة المستنصر الموحي إبان مجاعة ٦١٦هـ/١٢١٧م بفتح المخازن المعدة للأزمات للعامة، فكانت بثمان لأقوياء وبغير ثمن للضعفاء. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، قسم الموحيين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، بيروت، دار الغرب

الإسلامي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط ١، ١٤٠٦-١٩٨٥، ص ٢٦٧.

٦٤- ابن خلدون، العبر، ج ١، ص ١٤٥٣.

٦٥- يسمى في بعض المصادر التاريخية بجبل المعاضيد ولا زال لحد الآن يحتفظ بهذا الاسم، وهو قريب من قلعة بني حماد ومدينة المسيلة.

٦٦- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٢٥.

٦٧- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٢٥.

٦٨- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٢٥.

٦٩- المالكي، رياض النفوس، ج ٢، ص ٢٣. القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٢، ص ٢.

٧٠- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل البيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تح آصف بن علي البيضي، القاهرة، دار المعارف، ط ٣، ١٩٦٩، ج ٢، ص ٣٠.

٧١- الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ج ٣، باب البيوع، رقم ٢٠٥٥، ص ٧٥٨.

٧٢- فاطمة بلهوارى وآخرون، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط (الرستمية، الحمادية، الزيانية)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ٢٠١٤، ص ١٩٩.

٧٣- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، ج ٢، ص ١٣-١٩.

- ٧٤- ابن خلدون، العبر، ج ١، ص ٢٧٦.
- ٧٥- المالكي، ترتيب المدارك، ج ٢، ص ٢٨.
- ٧٦- صورة الأرض، ص ٩٨.
- ٧٧- ابن خلدون، العبر، ج ١، ص ٢٧٦.
- ٧٨- ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٦٦.
- ٧٩- ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٠٥.
- ٨٠- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، ج ٢، ص ٨٠-٨١.
- ٨١- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، ج ١، ص ٣٧٤.
- ٨٢- العزيزي الجؤذري، سيرة الأستاذ جؤذر، ص ٦٢-٦٣.
- ٨٣- فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، ص ٥٢.
- ٨٤- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٢٣٥.
- ٨٥- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ١، ص ١٥٢-١٥٣.
- ٨٦- القاضي النعمان، إفتتاح الدعوة، ص ١٢٢.
- ٨٧- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١٣٣.

٨٨- كانت سنة ٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٩-٣١٢-٣١٥-٣٢٣-٣٤٧ هـ تراجع مصادر التاريخ العام في هذا الصدد.

٨٩- ابن خلدون، العبر، ج٢، ص٢٧٠٧.

٩٠- ابن خلدون، العبر، ص٢٧٠٧. ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تح وتعليق إسماعيل العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٢، ص١٤١.

٩١- ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص١٤٢.

٩٢- الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، قسنطينة، مطبعة البعث، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج٢، ص١٧٠.

٩٣- من رجال الدولة، ملكه عبيد الله الشيعي المسيلة والزاب، وأبنائه بعده، فعرفت المنطقة باسم مملكة بني حمدون. ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، الهامش رقم ٥، ص٢٤.

٩٤- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص٢٤.

٩٥- ابن خلدون، العبر، ج١، ص١٤٨٦.

٩٦- الجحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص١٦٨.

٩٧- البكري، المسالك والممالك، ج٢، ص١٨٢. مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٨٥، ص٢٢٤.

٩٨- البكري، المسالك والممالك، ص١٨٣.

- ٩٩- ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٦٥-١٦٦.
- ١٠٠- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٢٢٥.
- ١٠١- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ١، ص ٢٢٢.
- ١٠٢- الجحاني، السياسة المالية للدولة الفاطمية بالمغرب، ص ٦٨.
- ١٠٣- القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، ص ٢٥٦.
- ١٠٤- القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، ص ٢٥٧.
- ١٠٥- جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/٩-١٠م، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢، ص ٢٥٩.
- ١٠٦- صورة الأرض، ص ١٠٢.
- ١٠٧- هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في العصر الوسيط، ص ٩٦.
- ١٠٨- ابن خلدون، العبر، ج ٢، ص ٢٤٣٩.
- ١٠٩- ابن خلدون، العبر، ج ٢، ص ٢٤٣٩، ص ٢٤٤٠.
- ١١٠- عبد الحميد الفهري، «البربر الجبالية في المغرب في العصور الوسطى»، أعمال ملتقى التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ١٤٢.
- ١١١- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ١، ص ١٩٧.

112 - -Le passé de l'Afrique du nord, Paris, 1964, p340-342

113 - -Le Magrib centrale à l' époque des zirides, Paris, 1957, p23

١١٤- ابن خلدون، العبر، مج ٢، ص ٢٧١٠-٢٧١١-٢٧١٨.

١١٥- ابن خلدون، العبر، ج ٢، ص ٢٣٩٨.

١١٦- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ١، ص ١٦٩.

١١٧- موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، ص ٣٧٩.

١١٨- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧٠.

١١٩- الحبيب الجنحاني، السياسة المالية في الفاطمية بالمغرب، ص ٥٩.

١٢٠- صالح بن قرية، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٢٧٧.

١٢١- الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني الزيري من القرن ١٠م إلى القرن ١٢م، ترجمة حماد الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٢٦١.

١٢٢- ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص ٣٨-٣٩.

١٢٣- هو أبو محمد ابن الشاكر لله من الأسرة المدراية، ولاء الفاطميون سجالماسة، وأعلن الخروج عنهم سنة ٣٥٢هـ/٩٦٥م. يراجع في ذلك ابن خلدون في أخبار الدولة

الشيعة بالمغرب.

١٢٤- صورة الأرض، ص ٩٩-١٠٠.

١٢٥- بان محمد علي البياني، النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال ق ٣-٩/٥٥-
١١م، رسالة ماجستير مرقونة، بغداد، قسم التاريخ، جامعة، ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص ١٢٦.

١٢٦- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٧٨.

١٢٧- العزيزي الجؤنري، سيرة الأستاذ جؤنر، ص ١٣٥.

١٢٨- صورة الأرض، ص ٦٥-٩٦.

١٢٩- العزيزي الجؤنري، سيرة الأستاذ جؤنر، ص ١٢٦.

١٣٠- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٩٤.

المصادر والمراجع

- ١ - بان محمد علي البياني، النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال ق ٣-٥/٩-١١م، رسالة ماجستير مرقونة، بغداد، قسم التاريخ، جامعة، ١٤٢٥-٢٠٠٤ .
- ٢ - بلهاري فاطمة، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٠.
- ٣ - بلهاري فاطمة، الفاطميون والحركات المعارضة في المغرب الإسلامي، رسالة ماجستير مرقونة، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩١.
- ٤ - بلهاري فاطمة، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال ق ٤/١٠م، أطروحة دكتوراة دولة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٥ - بلهاري فاطمة وآخرون، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط (الرسومية، الحمادية، الزيانية)، الجزائر.
- ٦ - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ٢٠١٤.
- ٧ - بوتشيش إبراهيم القادري، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ط ٢٠٠٢، ١.
- ٨ - جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب خلال ق ٣-

- ٩٤/٩-، الجزائر، ديوان -المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.
- ٩ - الجنحاني الحبيب، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- ١٠ - الجنحاني الحبيب، السياسة المالية للدولة الفاطمية في المغرب، مجلة أصالة، الجزائر، منشورات وزارة الشؤون .
- ١١ الدينية والأوقاف، ٢٠١١، س٥، ٤٩٤-٥٠.
- ١٢ - حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار، ١٩٦٤.
- ١٣ - الدشراوي فرحات، الخلافة الفاطمية بالمغرب، التاريخ السياسي والمؤسسات، ترجمة حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤.
- ١٤ - العيدروسي محمد حسن، المغرب العربي وحكم الدولة الفاطمية، الجزائر، دار الكتاب للحديث، ٢٠١١.
- ١٥ - طقوس محمد سهيل، تاريخ الفاطميين في شمال إفريقيا ومصر وبلاد الشام، دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٨ .
- ١٦ - العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، المغرب، الدار البيضاء، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- ١٧ - الفهري عبد الحميد، « البربر الجبالية في المغرب في العصور الوسطى»، أعمال ملتقى التغيرات الاجتماعية .

١٨ في البلدان المغاربية عبر العصور، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،
٢٠٠١.

١٩ - بن قربة صالح، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني
حماد، المؤسسة الوطنية.

٢٠ - للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦ .

٢١ - لقبال موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الجزائر، الشركة الوطنية
للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

٢٢ - مارمول محمد صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب
الإسلامي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣.

٢٣ - المزندي سميرة، المجاعات والأوبئة بالمغرب الوسيط (٥٣٤-٧٧٦هـ/م ١١٣٩-
١٣٧٥م)، أطروحة دكتوراه مرقونة، فاس، شعبة التاريخ، جامعة ظهر المهرز،
السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢٤ - الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني الزيري من
القرن ١٠م إلى القرن.

٢٥ - ١٢م، ترجمة حماد الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٣.

٢٦ - هويكنز.ج.ف.ب.، النظم الإسلامية في المغرب في العصر الوسيط، الترجمة
أمين توفيق الطيبي، تونس- ليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠.

27 - Gautier, Le passé de l'Afrique du nord, Paris, 1964.

28 - L.Golvin, Le Magrib centrale à l' époque des zirides, Paris,
1957 .